



البيان الأولي

تونس تنتخب رئيسها لأول مرة خلال انتخابات شفافة وذات مصداقية وتختتم طورا انتخابيا مطابقا للمعايير الدولية.

تونس، في 23 ديسمبر 2014

استنتاجات أولية

- لأول مرة في تاريخ البلاد، توجه الشعب التونسي إلى صناديق الاقتراع لاختيار رئيس خلال انتخابات تعددية وشفافة. وحدد اقتراع يوم الأحد الفارط نهاية مرحلة انتقالية برهن خلالها التونسيات والتونسيون، بالرغم من ظروف صعبة أحيانا، عن شدة تمسكهم بالقيم الديمقراطية. وقد تم التمكن من إنهاء الطور الانتخابي بفضل تعاضد جهودات الفاعلين السياسيين، والمجتمع المدني التونسي، والمؤسسات المؤقتة للانتقال الديمقراطي.
- مرّ اليوم الانتخابي في جو هادئ وبنظام فائق. وقد قيم ملاحظو بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات جميع مراحل يوم الاقتراع بكونها إيجابية جداً مؤكدين على حرفية أعضاء مكاتب الاقتراع وشفافية الإجراءات. وكان ممثلو المترشحين متواجدين في الغالبية العظمى لمكاتب الاقتراع.
- مثلما كان الأمر بالنسبة للاقتراعين السابقين، فقد تمت الحملة الانتخابية للدور الثاني في جو هادئ ودون حوادث خطيرة. وقد تم احترام حريات التعبير والتجمع. وبالرغم من الاستقطاب الثنائي الشديد للحملة الانتخابية وبعض الانزلاقات اللفظية، فقد امتنع المترشحان عن التحريض على العنف. ولم يضع الإطار القانوني المنظم لفترة ما قبل الحملة وللحملة الانتخابية عراقيل أمام المترشحين.
- طوال الطور الانتخابي، أثبتت "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" وهيئاتها الفرعية حياديتها واستقلاليتها وحرفيتها. حيث مكنت التجربة المتراكمة خلال الاقتراعين السابقين الهيئة من أن تكون ذات نجاعة عالية في تنظيم الدور الثاني للانتخابات الرئاسية.
- سهرت "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" على تأمين شفافية المسار الانتخابي في كلّ مراحلها حتى تضمن إمكانية متابعة مسار النتائج والتثبت منها حيث تم ضمان نفاذ ممثلي المترشحين والملاحظين إلى عمليات الاقتراع والفرز، كما تعهدت الهيئة بنشر محاضر مكاتب الاقتراع، مثلما قامت بذلك من قبل خلال الانتخابات التشريعية والدور الأول للانتخابات الرئاسية.



- عموماً، تمكّن المترشحون من النفاذ إلى وسائل الإعلام بحرية. وقد قامت جلّ وسائل الإعلام السّمي والبصري التي تمّ رصدها بمحاورة كلا المترشحين كما قامت بتغطية أنشطتهما المتعلّقة بالحملة الانتخابية بطريقة متوازنة. قناة "نسمة تي. في" هي الوحيدة التي حادت عن هذا التوجّه.
- لعب المجتمع المدنيّ دوراً هاماً جدّاً منذ بداية المسار ومع انطلاق الدّور الثاني للانتخابات الرئاسية، وذكّرت منظمات الملاحظة الوطنية المترشحين بأهمية عدم المساهمة في خلق انشاقات بين التّونسيين أو التّحريض على العنف عبر خطاباتها.

التقييم الأولي

1. الإدارة الانتخابية

طوال الطّور الانتخابي، أثبتت "الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات" وهيئاتها الفرعية حياديّتها واستقلاليتها وحرفيتها. حيث مكّنت التجربة المتراكمة خلال الاقتراعين السابقين الهيئة من أن تكون ذات نجاعة عالية في تنظيم الدّور الثاني للانتخابات الرئاسية، وذلك في جانب كبير بفضل الجهود المبذولة في اختيار أعضاء مكاتب الاقتراع وتكوينهم والتّحسينات التي تمّ إدخالها على المستوى اللّوجستي حتّى تكون عملية تجميع النّائج أسرع.

ولقد حرصت "الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات" على تأمين شفافية المسار الانتخابي في كلّ مراحلها حتّى تضمن إمكانية متابعة مسار النّائج والتّثبت منها طبقاً للمعايير الدوليّة. فقد تمّ ضمان نفاذ ممثلي المترشحين والملاحظين الذين تمّ اعتمادهم بعدد كبير إلى عمليات الاقتراع والفرز، كما تعهّدت الهيئة بنشر محاضر مكاتب الاقتراع، مثلما قامت بذلك من قبل خلال الانتخابات التشريعية والدّور الأوّل للانتخابات الرئاسية. وتجدر الإشارة إلى أنّ "الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات" قد قامت أيضاً، إثر اقتراع يوم 23 نوفمبر، بنشر جداول النّائج التي تمّ تجميعها بكلّ معتمدية، بالإضافة إلى نشر معطيات تتعلّق بالتّسجيل وبنسبة المشاركة بكلّ مركز اقتراع.

وبالنسبة للدّور الثاني للانتخابات الرئاسية، قامت الهيئات الفرعية للانتخابات، ببادرة من الهيئة، بتغييرات في تعيين رؤساء مكاتب الاقتراع بغاية تقليص احتمال حدوث ضغوطات حزبية. كما قامت الهيئات الفرعية للانتخابات بتعويض 1.2 % من أعضاء مكاتب الاقتراع، وهي نسبة أقلّ من نسبة 2.5 % المسجّلة بعد الانتخابات التشريعية¹. وقد ركّزت آخر الدّورات

¹ أهمّ الأسباب المقدّمة: قلّة الكفاءة، التّخلّي، مؤشّرات انتماء/تعاطف جزبي.



التكوينية لأعوان مكاتب الاقتراع بصورة واسعة على تدعيم فهم معايير صحة الأصوات وتقديم التدابير الجديدة المتخذة بغاية اجتناب أي محاولة للتأثير على الناخبين داخل مراكز الاقتراع.

II. الحملة الانتخابية

تنافس المترشحان المنصف المرزوقي والباقي قايد السبسي في الدور الثاني للانتخابات الرئاسية. ومثلما كان عليه الأمر بالنسبة للاقتراعين السابقين، فقد تمت الحملة الانتخابية، بصفة عامة، في هدوء. وقد تم احترام حريات التعبير والتجمع. ولاحظت بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات أن المترشحين قد تجنبوا الخطابات المحرّضة على العنف بالرغم من الاستقطاب الثنائي الشديد للحملة الانتخابية وبعض الانزلاقات اللفظية.

القانون الانتخابي لا ينصّ على قيود خاصة بفترة ما قبل الحملة الانتخابية² التي امتدت منذ تاريخ الإعلان عن النتائج الأولية للدور الأول للانتخابات الرئاسية في 25 نوفمبر إلى غاية الإعلان عن النتائج النهائية في 8 ديسمبر. وقد تم، عموماً، احترام قواعد الحملة الانتخابية التي لم تسبب عراقيل للمترشحين. وقد كانت التجاوزات المرصودة من قبل بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات أو المسجلة من قبل مراقبي "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" ذات أهمية محدودة³.

وقد لعبت وسائل الإعلام المرئية دوراً هاماً مما كان عليه الأمر خلال الاقتراع السابق. وقد تمت أنشطة الحملة الانتخابية على الميدان كالاكتامات -بحضور أو غياب المترشحين- والمواكب والمقاهي السياسية وتوزيع المناشير، بصفة عامة في هدوء رغم حصول بعض الحوادث الصغرى، مثل حالات العنف اللفظي بين الأنصار، والتي كانت معزولة. وقد استخدم الباقي قايد السبسي التعليقات الإشهارية الكبيرة أكثر من المنصف المرزوقي.

وتمتع المترشحان للدور الثاني بمنحة عمومية متواضعة⁴ تم تحويل القسط الأول منها، والمقدّر بـ 50 %، بعد انطلاق الحملة الانتخابية بقليل. ويبلغ السقف الإجمالي لنفقات الحملة لكل دور من الانتخابات الرئاسية 10 أضعاف المنحة العمومية. ووفقاً لملاحظتنا، فمن المرجح أن يكون المترشحان قد أنفقا أقل من الدور الأول. وبخلاف تونس الكبرى، حيث كانت الحملة الإشهارية للباقي قايد السبسي حاضرة بقوة، فالبعثة لم تلاحظ فرقا كبيراً بين المترشحين من حيث الموارد المرصودة.

² تم وضع مجموعة من التعليقات الإشهارية في فترة ما قبل الحملة الانتخابية دون علاقة رسمية مع حملة الباقي قايد السبسي وقد تم تأويلها من قبل "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" كإشهار سياسي ممنوع وتمت إزالتها.

³ تم إحالة مخالفتين وحيدتين يمكن أن تشكلا جريمتين انتخابيتين إلى النيابة العمومية.

⁴ 52.836 ديناراً.



III. المناخ الإعلامي

انطلقت الحملة الانتخابية فعلياً بوسائل الإعلام يوم 25 نوفمبر، تاريخ الإعلان عن النتائج الأولية للدور الأول. وكانت كثافة تغطية أنشطة المترشحين، من خلال عينة وسائل الإعلام التي تم رصدها⁵ من قبل بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات، متمثلة خلال فترة ما قبل الحملة الانتخابية وخلال الحملة الرسمية. وتم احترام حريات الرأي والتعبير والإعلام على نحو واسع. وتمكن المترشحون، عموماً، من النفاذ إلى وسائل الإعلام بحرية كما تسنى للناخبين الحصول على المعلومة بشكل كاف. وقد رفض المترشح الباجي قايد السبسي المشاركة في مناظرة تلفزيونية مع المنصف المرزوقي.

قامت معظم وسائل الإعلام التي تم رصدها بتغطية فترة ما بين دوري الانتخابات الرئاسية بصفة محايدة ومنصفة لحدّ ما: تغطية أنشطة المترشحين لم تتجاوز معدّل 60:40. تعمّق هذا التوجّه القريب من التوازن بعد انطلاق الحملة الرسمية حيث أصبحت قواعد "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" و"الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري" (الهايكا) نافذة بصفة كاملة. ومثلما كان عليه الأمر خلال الانتخابات التشريعية والدور الأول للانتخابات الرئاسية، ضمنت وسائل الإعلام العمومية تغطية محايدة ومتوازنة.

وبالرغم من هذه التوجّهات الإيجابية، تجدر الإشارة إلى أنّ القنوات التلفزيونية الخاصة فضّلت، بصورة جليّة، المترشح السبسي من حيث الوقت المخصّص للحديث المباشر، وذلك على حساب الرئيس المرزوقي.

وهكذا، بلغ وقت البثّ المخصّص لتدخلات مؤسس نداء تونس 95% من الوقت الجملي المخصّص لبث الحوارات، والتصريحات، والخطابات، والمؤتمرات الصحفية للمترشحين على قناة الحوار التونسي⁶ و 89% على قناة نسمة تي.في.7. وقد كانت هذه الأخيرة القناة الوحيدة التي لم توقّر تغطية متوازنة للمترشحين في برامجها الإعلامية كما امتنعت عن محاورة المنصف المرزوقي.

⁵ ما بين يوم 25 نوفمبر ويوم 19 ديسمبر، رصدت بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات خمسة قنوات تلفزيونية (الوطنية 1، و الوطنية 2، و حنبعل، ونسمة، و الحوار التونسي) في ما بين الساعة السادسة مساءً ومنتصف وثلاثة إذاعات (الإذاعة الوطنية، موزاييك ف.م، شمس ف.م) في ما بين الساعة السابعة صباحاً و التاسعة صباحاً، و ما بين منتصف النهار و الساعة الثانية بعد الزوال طوال كامل فترة الرصد. وشمل الرصد كذلك ثلاثة صحف وطنية يومية (لابراس، الشروق، المغرب) بين 26 نوفمبر و 19 ديسمبر. كما قام أعون الرصد بتقييم كفي لمحتوى عينة من أربعة مواقع إنترنت (تونسكوب، أفريكان منجر، بيزنس نيوز، وويب منجر سنتر).

⁶ يمكن تفسير هذا العدد، جزئياً، برفض السيد المرزوقي الإدلاء بحوار لهذه القناة يوم 18 ديسمبر.

⁷ تجدر الإشارة إلى أنّ الرئيس المدير العام لقناة نسمة تي.في.، السيد نبيل القروي، قد ظهر علناً بجانب السبسي خلال بعض التنقلات الخاصة بالحملة.



كانت الإذاعات الخاصة (موزاييك ف. م وشمس ف. م) متوازنة جدا في تغطيتها، و خاصة في برامجها الإعلامية. وفيما يتعلّق بالصحافة المكتوبة، فقد خصّصت جريدتنا "لابراس" و"الشروق" مساحة شبه متساوية للمرشحين السبسي والمرزوقي مبديتين في المقابل، انتقادا أكثر، للرئيس الحالي. وقد خصّصت جريدة "المغرب" اليومية مساحة أكبر للرئيس المرزوقي لكن بصفة سلبية في غالب الأحيان.

وتنشر النتائج التفصيلية لرصد وسائل الإعلام من قبل بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات في ملحق لهذا البيان الأولي.

IV. المجتمع المدني

لعب المجتمع المدني دورا هاما جدا منذ بداية المسار وما انفكّ التزامه يتجدد في كلّ خطوة من المسار الانتخابي. وقد ذكّرت منظمات الملاحظة الوطنية، مع انطلاق الدور الثاني للانتخابات الرئاسية، المترشحين بأهمية عدم المساهمة في خلق انشاقات بين التونسيين أو التحريض على العنف عبر خطاباتها. كما قامت بإطلاق حملات تحسيسية تهم أساسا مشاركة الشباب. ومثلما كان عليه الحال خلال الدور الأول، قامت "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" باعتماد قرابة 30.000 ملاحظ.

V. يوم الاقتراع وتجميع النتائج

مرّ اليوم الانتخابي في جوّ هادئ وبنظام فائق. وبهدف تقليص خطر التأثير على الناخبين، قرّرت "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" منع أيّ شخص من البقاء في ساحات المؤسسات التعليمية حيث تركّزت جلّ مراكز الاقتراع. وقد عاين ملاحظو بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات أنّ هذا التدبير قد ساهم في إضفاء الهدوء على العمليات الانتخابية. كما وضعت "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" أيضا نظاما يسمح باستقبال معطيات دقيقة حول مشاركة النساء، وذلك في كنف احترام سرّية التصويت.

وقد قيم ملاحظو بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات جميع مراحل يوم الاقتراع بكونها إيجابية جدا مؤكّدين على حرفية أعضاء مكاتب الاقتراع واحترام الإجراءات. وسجّلت بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات أن شفافية الاقتراع والفرز كانت مضمونة في كلّ مكاتب الاقتراع التي تمّت ملاحظتها.



ممثلو المترشحين كانوا متواجدين في الغالبية العظمى لمكاتب الاقتراع التي تمت ملاحظتها. وكان ممثلو الباجي قايد السبسي حاضرين في 92 % من المكاتب وممثلو المنصف المرزوقي حاضرين في 87 % منها. وتمكن ممثلو المترشحين من القيام بمهامهم بكل حرية كما هو الشأن بالنسبة لملاحظي المجتمع المدني الذين كانوا حاضرين في 50 % من المكاتب. وقد تمّ إمضاء المحاضر، دائماً، من قبل ممثلي المترشحين وتعليقها خارج مكاتب الاقتراع التي تمت ملاحظتها. وقد تمّ تجميع النتائج بصفة سريعة وشفافة بحضور ممثلي المترشحين وملاحظي المجتمع المدني.

وستظل البعثة متواجدة في تونس إلى غاية إعلان النتائج النهائية وستقوم بملاحظة مرحلة الطعون إن وجدت.

بدعوة من الحكومة التونسية والهيئة العليا المستقلة للانتخابات، حضرت بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات إلى تونس منذ 17 سبتمبر 2014. وتشرف على البعثة السيدة آنمي نايتس أويتبروك Annemie Neyts-Uyttebroeck عضو البرلمان الأوروبي. تمّ نشر 70 ملاحظاً من 24 دولة من جملة 28 دولة أعضاء الاتحاد الأوروبي، وكذلك من سويسرا والنرويج، وذلك في كامل أنحاء البلاد بهدف تقييم مسار الانتخابات الرئاسية في ضوء المعايير الدولية والقوانين التونسية. وفد من البرلمان الأوروبي متكوّن من أربعة أعضاء بالبرلمان وبتزاسه السيد سانتياغو فيساس Santiago FISAS انضمّ إلى هذه البعثة، ويؤيد هذه الاستنتاجات.

وتقوم بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات بصياغة استنتاجاتها الأولية بكلّ استقلالية طبقاً لإعلان المبادئ من أجل الملاحظة الدولية للانتخابات الصادر عن الأمم المتحدة في أكتوبر 2005. يوم الاقتراع، قام ملاحظو بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات بزيارة 359 مكتب اقتراع (3.8 % من مجموع المكاتب) في الـ 27 دائرة انتخابية بالبلاد بغاية ملاحظة عمليات الفتح، والتصويت، والفرز و تسليم النتائج.

ومثلما قامت بذلك خلال الحملة الانتخابية، ستواصل بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات ملاحظة التطورات اللاحقة للانتخابات، وبالتحديد مرحلة النزاعات الانتخابية في حال وجودها، بما في ذلك معالجة المخالفات الانتخابية. وستنشر البعثة تقريراً نهائياً حول مجمل ملاحظاتها قد تضمّن فيه جملة من التوصيات، وذلك في الأسابيع الموالية لنهاية المسار الانتخابي.

وتودّ بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات التعبير عن شكرها للحكومة التونسية، وللهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وللهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري، وللمحكمة الإدارية، ولكلّ السلطات الوطنية، وكذلك للأحزاب السياسية، ولبعثات الملاحظة الوطنية والدولية، ولمنظمات المجتمع المدني، وذلك لتعاونها وحسن استقبالها خلال مدة الملاحظة. كما تخصّص البعثة مفوضيّة الاتحاد الأوروبي بتونس والبعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء بأخص عبارات العرفان.

وسيتّم إتاحة النسخة الفرنسية أيضاً لهذا البيان الأولي بالموقع الإلكتروني للبعثة: <http://www.eucom.eu/tunisie2014> فقط النسخة الفرنسية تعدّ رسمية.

للحصول على المزيد من المعلومات، الرجاء الإتصال ب:

خوزي أنطونيو دي غابريال (José Antonio De Gabriel)، رئيس الملاحظين المساعد، الهاتف: 71 268 423 (+216)

الاساندرو غوري (Alessandro GORI)، الملحق الصحفي، الهاتف: 98 754 506 (+216)

بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات – تونس 2014

نزل المرجان (Le Corail Suites) الطابق الخامس، البحيرة 2، تونس.